إستراتيجية التنمية والإدارة فى مصر فى إطار الموقف الدولى

دكتور
ابراهيم حلمى عبد الرحمن
وزير التخطيط الأسبق

لقد حدث فى السنوات الثلاثة الأخيرة تغير اساسى فى سياسة مصر وهذا التغير بالطبع معروف ، وهو مستمر فى أخذ دفعته الاستمرارية سواء فى اتجاهه السياسى الأساسى أم فى الاتجاهات التضامنية الناشئة عنه سواء كانت سلبية أم ايجابية . وكنت أود قبل الدخول فى الاطار الدولى المتصل باستراتيجية التنمية والادارة المصرية . أن اطرح بايجاز بعض الملاحظات عن التطور الداخلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة أى منذ سنة ١٩٧٨ حتى الآن ، ولو أن هذا التطور ليس تطورا مرتبطا بالتغير السياسى الكبير .

ملاحظات على التطور الداخلى :

أولا ــ أننا فى حالة ارتباك اقتصادى . بمعنى أن هناك نشاطا اقتصاديا كبيرا يسير فى اتجاهات متعددة وكثيرة ، وهناك عمليات متدافعة، كما اننا لسنا فى حالة ركود بل نحن فى حالة نشاط وانما هذا النشاط غير متناسق ومن ثم فهناك عملية ارتباك فى الإتجاهات المختلفة ، ويمكن أن يكون بعض هذا الارتباك من فرط الحماس لمحاولة معالجة المشكلات او لتغطية بعض النقائص او لخطأ فى بعض الاتجاهات .

كان من الممكن أن نتصور حالات أخرى من الحالات الاقتصادية والاجتماعية التى فيها مجموع النشاط أقل للاتجاهات العامة المحدودة سواء كانت طيبة أم غير طيبة وفيها استقرار . فنحن فى السنوات الثلاث الأخيرة فى حالة نشاط كبير ، هذا النشاط البعض منا يشترك فيه وبعضنا يعجب به وبعضنا لا يعجبه . وهذا النشاط يسير فى اتجاهات مختلفة مثل ارتباك المرور .

فمثلا لو أخذنا عملية الاسكان أو عملية الأمن الغذائى أو عملية الدعم فهذه قضايا كبيرة جدا فى المجتمع وانما هذه القضايا تعالج فى ذاتها ، وفى كثير من الأحيان بدون الرجوع الى الأسس والحلول النهائية التى لابد أن نعتمد عليها . ولذلك نجد أمامنا فى الاسكان مبانى فاخرة على أعلى مستوى وصلت تكلفة الغرفة الواحدة الى ١٠٠ ألف أو ١٥٠ ألف فى بعض الفنادق وفى نفس الوقت ليس هناك قدرة على ايواء الذين تهدمت مساكنهم . وهذه المشكلة نحن نحاربها فى المدن اذ أن مساكن الايواء التى هى أقل مستوى من مستويات الاسكان المؤقت الذى يمكن للدولة أن توفره غير كاف . فى حين نجد على الجانب الآخر المبانى الفاخرة والتى تصل الى أعلى مستوى متوافرة ، لأن هناك اندفاعا كبيرا نحو المبانى كاستثمار وهذا الاستثمار معتمد على أن المبانى سوف تعطى ناتج — وهذا ما يسمى فى الحقيقة باستثمار المضاربة لأنها تباع بعد ذلك بسعر أعلى . ولذلك بدأنا ندخل فى الظاهرة التى كانت معروفة فى بيروت — قبل الحوادث الأخيرة — وهى ظاهرة المبانى الضخمة جدا التى تأخذ موارد دون أن تستغل بل تترك خالية بشكل أو بآخر .

ان هذه الظاهرة التى ظهرت فى السنوات الأخيرة ظاهرة حقيقية تدل على أن اقتصاد مصر على الأقل فى ناحية الاسكان غير متوازن . اذا لابد أن تكون هناك عناية أكثر بعملية المساكن الشعبية وعملية الايواء على مستوى الضرورة والاغاثة حتى يكون هناك توازن ، وفى نفس الوقت ليس هناك مصلحة مطلقا فى أن الظروف تؤدى الى أن الاستثمارات والموارد تحبس على أساس المضاربة وليس على أساس الانتاج .

ثانيا — اذا أخذنا مثلا موضوع العمالة فى السنوات الثلاث الأخيرة هناك ظواهر كثيرة تجعلنا نقول بأن فيه نقص فى العمالة ، وكنا أولا نقول بأن الحرفيين سافروا الى البلاد العربية ، والآن نقول بأن الفلاحين سافروا أيضا الى البلاد العربية لأن النقص فى العمالة الزراعية بدأ يكون شديدا وفى مناطق مختلفة ، وهناك أوجه كثيرة من النقص فى المبانى وفى النشاط العام لعدم وجود عمالة . وفى نفس الوقت نقول بأنه توجد زيادة فى السكان ولابد من عمل مجهودات كبيرة للحد من النمو السكانى .. فاذا تساءلنا وأين يذهب السكان ؟ . أجيب بأنهم لا يعملون . فهناك ظواهر صحيحة ولكن فى مجموعها تمثل نوعا من أنواع الارتباك .

ثالثا — بالنسبة للأراضى الزراعية فنحن الآن نسمع عن أسعار البيع والشراء الحر فى الأراضى الزراعية الخصبة يمكن أقل بكثير من

الأراضى غير الزراعية الصحراوية التى تباع بأسعار وتكلفة أكثر من الأرض الزراعية المنتجة هل هذا صحيح ؟ هل هذه الأسعار أسعار حقيقية ؟ وهل ارتفاع الأسعار فى بعض المواقع يساعد على الاستثمار أو لا يساعد ؟ أم أنها أيضا مرتبطة بالتطورات الاقتصادية الأخيرة .

رابعا ــ ان التوسع الاستيرادى ــ بصرف النظر عن طريقة استيراده ــ ادى الى النشاط التجارى الزائد فى الاستيراد والتوزيع وقد قيل فى بعض الجلسات عنه بأنه هو الاستهلاك الاستفزازى فنحن الذين نستهلك ونحن الذين نستفز أنفسنا ... فهناك قوة شرائية كبيرة وهذه القوة الشرائية موجهة نحو اتجاهات مختلفة وفى ذات الوقت الدولة غير قادرة على ضبط هذا الاستهلاك أو اعادة توزيع الموارد .

خامسا ــ بالنسبة للدعم سواء كان هذا الدعم حقا أم غير حق فنحن نشاهده وهو يتصاعد من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠ ويبدو أن اتجاه الصعود مستمر مع استمرار اتجاهات الشكوى من عدم وصول الدعم الى مستحقيه التى أصبحت عبارة عن كليشهات محفوظة .

سادسا ــ ان زيادة الموارد التى حدثت خلال فترة السنوات الثلاث الأخيرة هى زيادة ليست من الانتاج الزراعى أو الصناعى اساسا ، ولا من النشاط التجارى أو النشاط الخدمى حقيقة ، وان الموارد التى زادت طبقا للأرقام الرسمية أساسا من بيع البترول والتحويلات المصرية ومن قناة السويس وقد تكون السياحة . فالمصادر التى أدت الى زيادة الموارد مصادر ليست متصلة بالنشاط الاقتصادى العام الزراعى والصناعى وانما هى من عند الله وليست باجتهادنا . واذا كان مستوى النشاط قد زاد بناء على موارد ليست متصلة بالانتاج فانها تكون متصلة بعوامل خارجية وليست بعوامل داخلية . ولكن هل هذه الزيادات التى حدثت خلال السنوات الثلاث الماضية كانت متوقعة وكنا ندرسها ومستعدين لتقبلها واعادة توزيعها ؟ لا افتكر أن هذا حدث لأنه لم يكن لدى اى أحد فكرة بأن هذه الموارد سوف تزيد بهذا الشكل ، اذ أن بعض هذه الزيادات زيادات سعرية ــ كما نعرف جميعا ــ وبعضها قد حدثت لأن هناك تخوفا اذا حدث التحول السياسى الخاص لسنة ١٩٧٨ قد يؤدى الى نقص الموارد من تدفق الأموال والمدخرات المصرية فى الخارج ولا زال هذا التخوف موجودا وانما لم يتحقق حتى الآن ولم تكن لدينا دراسة له فى الحقيقة .

ان الزيادات فى تصدير البترول جزء سعرى وجزء مادى وهذا الجزء المادى تقابله احتياجات داخلية قد تنتقص من هذا الجزء ، كما أن سوق البترول الدولية فيها تطورات قصيرة المدى أحيانا وان كانت على المدى الطويل تبدو أنها سوق مستقرة فى صالح المنتج ولكن فى المدى القصير فيها تطورات كما هو الحال فان هناك زيادة فى الانتاج العالمى أكثر بكثير من الانتاج مما أدى الى وجود نقص وايقاف للانتاج فى بعض الدول القادرة على ذلك ولا أظن أننا نحن من هذه الدول .

سابعا ــ لقد حدث تغير فى الموقف السياسى ولكن هل ادى هذا التغير الى أن الموارد التى تأتينا عن طريق القروض والمنح والاعانات قد استمرت وزادت ؟ وما هو مستقبلنا تجاهها خاصة وأنها تمثل عنصرا كبيرا ؟ اننا لو نظرنا الى هذه التغيرات نجد أن الموارد الأساسية التى زادت فى السنوات الثلاث الأخيرة وهى البترول والتحويلات المصرية وقناة السويس والقروض والمنح والموارد الخارجية التى تتدفق علينا . هذه الموارد الأربعة غير معتمدة فى الحقيقة على الانتاج المحلى أو على رفع مستوى القدرة الانتاجية الداخلية . وانما هى عوامل خارجية ليس لنا قدرة على التحكم فيها . بل الأكثر من ذلك فان هناك تساؤلات توجه الى الدولة وهى : هل يا ترى فى السنتين أو السنوات الثلاث القادمة سوف تستمر هذه العوامل الخارجية بحيث تكفل لنا هذا المستوى من الموارد أو أكثر حتى يمكن أن نعمل حساباتنا على تدفقها واستغلالها ؟ كما أننا نتساءل اذا كانت هذه الموارد الخارجية المعتمدة على تصرفات ليست تحت أيدينا لكى لا تنقص وفى هذه الحالة ما هو رد الفعل واعادة التنظيم الذى يجب عمله لكى نجابه هذا النقص اذا حدث ؟ وبفرض زيادة هذه الموارد زيادة كبيرة فالى أى اتجاهات تخصص هذه الموارد المتزايدة ؟ واننى أعتبر حتى هذه التساؤلات لم تثر مطلقا ، وبالتالى فليس هناك ترتيب للتصرف أمام هذه المتغيرات الخارجية .

ثامنا ــ ان الترتيبات الخاصة بزيادة الانتاج المحلى وزيادة النشاط الاقتصادى واعادة تنظيمه ــ وقد سمعتم كثيرا من الكلمات فى هذا الشأن ــ واننى أعتبر مثل هذه التصرفات الداخلية من حيث الانتاج والاستهلاك والتنظيم الاقتصادى أنها فى حالة ارتباك شديد . وحالة الارتباك هذه ممتدة بالضرورة الى عملية التنمية ذاتها . ولذلك فان الأرقام التى تذكر عن التنمية اذا كانت تتضمن الأسعار العالية للأراضى وأسعار التكلفة الكبيرة والعائد القليل يصح بأن تكون انتاجية الاستثمار

الحقيقية بالنسبة للمجتمع لا تمثلها الأرقام الفعلية ويجب أن تصفى هذه الأرقام من الزيادات الكبيرة ونحولها الى حقائق أمامنا وفى هذه الحالة نجد أن الانتاجية والانتاج لم يزيدا بالدرجة التى تتناسب مع قدر الاستثمارات الموجودة .

بالطبع هناك ردود كثيرة عندما ندخل فى التفصيل فيقال مثلا بأننا مضطرين لعمل استثمار كبير فى الطرق والكبارى والتليفونات والمياه والصرف الصحى ، ومضطرين أيضا الى عمل استثمارات ضخمة فى الاسكان الذى من المفروض أن له عائد اجتماعى أساسا وليس عائد اقتصادى .. والمفروض أن نعمل استثمارات للخدمات وللدعم حتى يمكن أن نحافظ على مستوى المعيشة .. واننى أعتبر كل هذه الردود هى من مظاهر عدم وجود تنسيق عام للاتجاه الاقتصادى .

تاسعا ــ نحن نجابه المشكلة بأن نحاول حلها ولا نذهب الى أكثر من هذا الحل ، ولذلك عندما نسأل ما هى السياسة الاقتصادية ؟ يقال هى توفير الغذاء .. وهذا خطأ لأنه قبل توفير الغذاء يجب أن يذكر أنتاج الغذاء أو خلق الموارد التى يمكن بها شراء غذاء من الخارج . فمثلا وزير التموين لا يمثل أمامى الا وسيط يذهب الى شراء القمح والمواد التموينية من الخارج فهو ليس بمنتج . والمطلوب هو أن أنتج الانتاج الزراعى اللازم للغذاء ، أو أنتج انتاجا يباع فى الخارج لكى أشترى به غذاء ، فكل بلاد العالم تفعل ذلك وانما نحن نحل المشكلة الغذائية عن طريق الاستيراد لأنه توجد موارد خارجية ممكن أن نستورد بها مواد غذائية . وأيضا مشكلة الاسكان تحل ببناء مبانى وهذا غير صحيح لأن مشكلة الاسكان أن تكون هناك قدرة فعلية للمواطن يستطيع أن يبنى بيته بماله سواء كان بمعاونة أو ادخار أو بتنظيم على أى مستوى ولا يقول أحد بأن الدولة هى التى ستبنى مساكن للناس لأن الأربعين مليونا منهم ــ على الأقل ٣٨ مليونا بنوا مساكنهم بأيديهم سواء فى القرى أم فى المدن والدولة لم تبن لأحد منازل الا بعض المساكن التى لا تمثل الا العشر .

اذا فان مشكلة الاسكان أساسا تتطلب كيف نجعل للمواطن القدرة والتنظيم لكى يسكن ، وانما عندما أبدأ بأن أقول لابد أن يكون الاسكان كذا وكذا فأنا من البداية أعجز نفسى عن حل المشكلة لأننى لا أبحث عن الانتاجية الزراعية ولا أبحث عن توفير الدخل والادخار اللازم لبناء المساكن عن طريق الحكومة أو الشركات أو الأفراد ــ وكلنا نعلم ــ أنه لا توجد

حاليا لدى عدد كبير جدا من الأفراد القدرة على بناء مسكن حتى على مستوى متواضع من البناء لأن التكلفة عالية جدا والدخل لا يكفى .. وفى هذه الحالة سواء فى مشكلة الغذاء أو فى مشكلة الاسكان ينكر ما فعلناه فى السنوات الماضية بشأن مشكلة العمالة وهى أن الدولة بطريقة ما تأخذ على نفسها التزام ضخم بدون أن تبين مدى هذا الالتزام ولا كيفية تنفيذه ولا الآثار المترتبة عليه .

عاشرا — بالنسبة لأسلوب تعيين الخريجين فقد اتبع فيه نفس أسلوب الاسكان . فعندما وجدوا طلبة الجامعة يتخرجون ويقفون فى الشوارع فاقترح توظيفهم وعندما قيل بأننا لا نعلم الطلبة لأجل أن نوظفهم .. وانما نعلمهم لكى يكونوا منتجين فى المجتمع فكان الرد هو مطهش بل وظفهم حاليا ثم بعد ذلك ربك يجلها .. فكانت النتيجة — كما تعرفون — ظاهرة الالتزام بتعيين الخريجين وما هو أخطر منها التزام الحكومة صراحة أو ضمنا بايجاد رزق وعمل لفئات واعداد كثيرة لأن الحكومة تريد أن تتفادى مشكلة البطالة السافرة وفى الوقت نفسه تتجنب معالجة المشكلة الحقيقية وهى تدريب الأفراد وتعليمهم ليكونوا منتجين وتوفير اللازم ليحدث هذا التطور ويكون الشخص المتعلم وغير المتعلم منتج ولكن تحولت الدولة الى حد كبير الى « تكية » ثم زادت المشكلة بأن التزمنا باعطائه مسكنا .

وأخيرا .. هذا الكلام غير خاف على أحد فى الدولة ولكن هناك نوع من التفاهم بعدم الكلام فيه وأننى خرجت عن هذا التفاهم لأن السكوت عملية تواطؤ كلنا مشتركين فيها . وهذا التواطؤ بحسن نية لأنهم ناس لا يحبون الكلام الغم ويستبدلونه بكلام مفرح لأن هذا الكلام الغم ثقيل . ونحن عندنا الآن ما نسميه بهيلمان وهيصان وطول النهار كلام فى كلام ولم أجد وسط هذا الكلام فرد يخرج ويقول هذه حكمة الله وليس أمامنا غير هذا ونحن دولة معتمدة على الظروف الخارجية والأوضاع السياسية الا بنسبة ٥٠ أو ٦٠٪ وليس أمامنا فى الموقف السياسى والاجتماعى الحاضر الا أننا نسير فى هذا الاتجاه . أريد أن أسمع هذا الكلام من أى مسئول وبعد ذلك الذى لا يعجبه يخبط رأسه فى الحيط . لا .. نحن نسير الآن وراء الهيلمان فنقول نريد أن نبنى مساكن ونريد أن ننشىء مدن أو نقيم مزارع .

هذه أيضا من الأسباب التى تجعل الوضع الاقتصادى مرتبك لأن كل مشكلة من هذه المشاكل نحاول أن نأتى لها بحل فمشكلة الاسكان حلها بناء

المساكن ، ومشكلة الغذاء حلها الاستيراد ، ومشكلة العمالة حلها توظيف الناس غصب عنهم ونعطيهم مرتبات ضئيلة واذا لم يعملوا زى بعضه .. فهذه كلها حلول تؤدى الى ارتباك لأنه لا يوجد انتظام . وأود أن يكون هناك انتظام على سياسة معينة تسميها اشتراكية أو تسميها ديمقراطية أو تسميها ديكتاتورية ما دامت سياسة واضحة .. ولكن للأسف لا توجد مثل هذه السياسة لأنهم يحاولون حل المشاكل جزئيا ، وكل مشكلة تحلها تخلق مشكلة وراءها . فقد مكثنا سنوات والمسئولين يسألون الناس عن مشاكلهم ويطالبون رجال الحزب بالتعرف على مشاكل الجماهير حتى يجدون حلا لها .. فهل مشاكل الجماهير غير معروفة للمسئولين فيطلب التعرف عليها ؟ ان المشاكل معروفة ويمكن تلخيصها فى جملة واحدة هى عدم وجود انتاج . والحل هو زيادة فى الانتاج والانتاجية .

وخلاصة هذا الكلام الذى لا أعتقد أنه ليس جديدا على حضراتكم هو أنه لا معنى لهذا التواطؤ ويجب أن ننتقل بالمشكلة من شكلها الظاهرى الى المشكلة فى شكلها الأعمق .. والمشكلة فى شكلها الأعمق هى أن السكان فى ازدياد وطلباتهم أيضا فى ازدياد ، وقدرتهم الانتاجية الفعلية الحقيقية ليست بهذا الازدياد . فهناك عملية تراجع مستمرة بين مستوى ما هو مطلوب ومستوى المنتج .

الحل هو زيادة الانتاجية والانتاج :

واذا تساءلنا عن كيفية الخروج من هذا ؟ فاننا نقول ان كل الوسائل الأخرى وسائل قد تكون مطلوبة وجزئية ووقتية وانما فى النهاية — ما هى الحوافز والتنظيمات السياسية أولا . والاقتصادية والاجتماعية ثانيا . التى تؤدى الى زيادة انتاجية الفرد المصرى ؟ اذا كانت الموارد الحالية التى تسد الثغرة سواء كانت موارد تعتمد على ظروف دولية خارجية مثل الموارد الأساسية التى حسنتنا كثيرا فى الثلاث سنوات الماضية . أم موارد تعتمد على انا نحصل على فائض الادخار الخارجى أى انتقال رؤوس أموال — فاننى أقول ان مثل هذه الموارد يجب أن تكون جزءا قليلا وفى تناقص بحيث يكون الجزء الأكبر من الانتاج أساسه هو الانتاجية المصرية وهذا غير حادث .

وأن هذا يعنى فى الحقيقة أننا نعيش على الأوضاع الخارجية وليس على قدرتنا الداخلية ، وهذا يعطى خطورة للموقف فى المدى القصير وفى المدى الطويل ، وليس بالضرورة أن يكون اعتمادنا على هذه الموارد

الخارجية بأن نكون ملزمين سياسيا الى حد ما بالاتجاهات السياسية الخارجية التى تحكم تدفق هذه الموارد . واننى أقول ليس بالضرورة ولكن قد تكون هناك ضرورة من هذا النوع .

القطن والتنظيم الاقتصادى المصرى :

فى الماضى كنا نعتبر سوق القطن هى الترمومتر للاقتصاد المصرى . فعندما كنا نأتى الى الاسكندرية فى الثلاثينات والأربعينات ونشاهد فى بورصة ليفربول صعود القطن كذا بنط أو هبوطه تجد أن كل الحرارة الاقتصادية فى الدولة ترتفع كذا بنط أو تنخفض كذا بنط . لأن تصدير القطن كان هو المورد الرئيسى للنقد وبالتالى كان هو المحرك لعملية التمويل والتنمية . وكان الفلاح عايش على أنه يأكل الذرة ، والمواشى تأكل البرسيم ، وفلوس القطن يصرف منها الفلاح ويزوج الأولاد . وكانت هذه التنظيمية الاقتصادية محورها الأساسى القطن وكانت دراساتنا تدور حول كيف يمكن الاستغناء عن القطن كعنصر تصدير أساسى ؟ وبعد ذلك أصبح القطن غير معبر . واننى أعتبر الانتاجية الاقتصادية الآن هو الانتاجية المعبرة ، وأن الانتاجية حاليا لا ترتفع بالمعدل ولا بالاتجاهات اللازمة لمجابهة الموقف الحاضر والتطورات المستقبلية ، ومهما كانت سياسة الحكومة والحكومات المختلفة التى تقول نحن نريد استقرارا اقتصاديا فان هذا نفسه ضد الاستقرار ، فالذى يهدف الى الاستقرار لابد أن يعتمد فى الاستقرار أساسا على قدرة انتاجية قوية ، وأى حلول مؤقتة يجب أن تكون جزئية وتتجه الى الحل الرئيسى .

المستوى التكنولوجى للانتاج :

هذا بالنسبة للقسم الأول أما بالنسبة للقسم الثانى فانه موضوع مختلف جدا ولكنه متصل بهذه المسألة . ففى كل المناقشات السابقة لم نتحدث عن المستوى التكنولوجى للانتاج . نحن أساسا مواردنا الطبيعية محدودة سواء كانت زراعية أم صناعية أم خامات معدنية وهذه الدول فى النهاية — حاليا ومستقبلا — لابد وأن تقوم على قدرة الأفراد الانتاجية وهذه القدرة الانتاجية تحتاج الى تنظيم اقتصادى وتنظيم مالى وادارى كما تحتاج أيضا الى قدرة تكنولوجية وهى رفع مستوى التكنولوجيا الانتاجية . وهذا عنصر لا أظن أنه قد نوقش فى الجلسات أو المؤتمرات السابقة وأننى اقترح على حضراتكم أن يعالج مثل هذا الموضوع فى دورة قادمة لأننى أعتبره أنه من المخارج القليلة المفتوحة أمامنا . وسوف أذكر لحضراتكم بعض النقاط الأساسية .

الناحية الزرزاعية

بالنسبة للانتاج الزراعى فى مصر فان به مشاكل كثيرة ـــ وقد حدثكم السيد وزير الزراعة والدكتور الجبلى عن بعض مظاهر هذه المشكلات . ومن ضمن هذه الاتجاهات التى يجب أن تبحث وتدفق اتجاهين كبيرين ظهرا فى السنوات الأخيرة .

الاتجاه الأول : وهو الذى أشار اليه وقال باننا وجدنا المفتاح وهو فى الحقيقة اذا أردنا أن نعبر عنه تعبيرا علميا نقول تطوير الانتاج الزراعى من المحاصيل التقليدية الى الخضر والفاكهة والانتـــاج الحيوانى ـــ فهذه قضية الدولة كلها تسير فيها ـــ وذلك بزيادة الانتاج الحيوانى والأســـماك والدواجن واللحوم بطرق تكنولوجية حديثة ومصانع مجهزة بشكل يختلف عن انتاج هذه المنتجات النباتية والحيوانية الذى كان مألوفا لدينا . وكذلك نحاول بطرق رى وطرق تنظيم أن ندخل محاصيل زراعية وقد تحدث السيد الرئيس عن التجـــارب الذى حدثت ونرجو أن تكون مبشرة فى الصـــالحية وغيرها كالرى بالتنقيط والرى بالرش .. الخ .

واننى اضع هذا كباب يتضمن عملية التحويل التدريجى بزيادة انتاج الفواكه والخضر والنباتات غير التقليدية كالعطرية وغيرها بالاضـــافة الى الانتاج الحيوانى والســـمكى بطرق تكنولوجية حديثة مختلفة عن الطرق التقليدية ، بحيث أن تزيد الانتاجيـــة الزراعية الى درجة كبيرة ســـواء للاستهلاك المحلى أم للتصدير فهذه مسألة مهمة جدا اذا نجحت ولكن هذه المسألة فيها عنصر تكنولوجى وعنصر تنظيمى . نريد أن نرى معدل هـــذا التطور .. فهل يا ترى سوف نحول ٥٠ ألف أو ١٠٠ ألف فدان فى العـــام بحيث تصل عملية التحويل هذه الى مستوى كذا ، وما هو الصالح منهـــا وما هو غير الصالح ؟

فالمسألة ليست مناقشات فيما بيننا بل لابد أن نرى التجارب المماثلة التى حدثت فى العالم وهنا فى مصر تحدث تجارب لعملية التحـــول الزراعى من المحاصيل التقليدية الى محاصيل أخرى للاستهلاك المحلى وللتصـــدير أمام الاحتمالات التكنولوجية القادمة .. ولكن هل توجـــد لدينا مقاييس ؟ لا توجد . هناك تصريحات من أفراد مسئولين عن امكانية زيادة انتـــاج الفواكه ومضاعفتها وتصنيعها وتعبئتها وتغليفها .. فهذه قضية من احدى القضايا الكبرى وهى تكنولوجية واقتصـــادية وقد بدأت .. فيجب أن نتابعها ونحللها ونتعرف على مزاياها ومخاطرها ونضع لها سياسة بحيث

نحدد الأرض التى تصلح وغير الصالحة بحيث نستفيد من التجارب التى بدأت ونصحح أى انحراف قد يحدث .

اما الاتجاه الأساسى الثانى : فانه بالنسبة للمحاصيل التقليدية هناك سلالات يمكن أن تزرع مرتين فقد قيل أن فى الفلبين نوع من الأرز يمكن زراعته مرتين فى السنة ويعطى انتاجا كبيرا . ويقال بأن هناك نوعا من القطن يزرع لمدة أربعة أشهر فى السنة بدلا من ثمانية أشهر فانه فى هذه الحالة يمكن الاستفادة بالأرض فى محصول آخر ، بل يقال انه يجب أن نبطل زراعة قصب السكر ونتجه الى البنجز وهناك أسباب يذكرها الفنيون منها : أن قصب السكر لا يمكن أن يكون من الآن اقتصاديا . واننى أتحدث الآن عن المحاصيل التقليدية ــ كالقطن والسكر والأرز والأذرة والقمح ــ فهناك علماء يدرسون هذه المحاصيل وهناك أيضا تطورات تكنولوجية دولية ونحن منفتحين على الخبرة الدولية وأمامنا القدرة على التجربة .

واذا قسمنا الانتاج الزراعى الى هذين القسمين : الأول : المحاصيل التقليدية وما يمكن أن يفعل بشأنها . والثانى : المحاصيل غير التقليدية وما يمكن أن يفعل بشأنها ، وما يلزم لتنفيذ النجاح فى هذه الاتجاهات كسياسة أساسية وليس كشعارات لأن هذا عمل ولابد أن يستمر وان احتاج الى تغيير القوانين والملابس وشعار الدولة أيضا حتى يمكن أن أحقق الانتاج الزراعى المطلوب . فهل هذا سيحدث ؟ وكيف يحدث ؟ ويجب أن يحدث .. هذا ما يختص بالناحية الزراعية .

زيادة التصدير الصناعى :

هناك كلام يتردد كثيرا عن أننا أهملنا الزراعة وحقنا الآن أن نهمل الصناعة وهذا كلام خطأ . والكلام الصحيح هو الاعتناء بالزراعة والصناعة وتضاعف الاهتمام بالصناعة ومضاعفات كثيرة جدا ، فالمسألة ليست مسألة تنافس بين الصناعة والزراعة بل نحن نريد الاثنين معا . فلا يمكن لدولة بالمستوى الحديث وبالشكل الذى نحن فيه تسير بدون صناعة أحسن من الموجودة بعشر مرات كما ونوعا .. المشكلة هى أن نقول ما الذى يمكن أن افعله وأسير فيه بالنسبة للصناعة لأن من ضمن المخارج الأساسية لموقفنا أن نزيد من التصدير الصناعى ولا ننقصه ، واذا كانت هناك نتيجة للتقدم التكنولوجى ستظهر سواء فى الزراعة أم فى الصناعة لابد أن تظهر فى القدرة التصديرية .. فهل باستطاعتى فى السنوات القادمة أن أطور الصناعة بحيث تزيد قدرتى التصديرية ؟ وهذا

معناه اننى اشـــغل الأفراد الموجودين عنـــدى فى انتاج صـــناعى ــ ولو استوردت جزءا كبيرا من الخامات والمعدات ــ واصدره الى الخـــارج لكى يعود على بالربح مثل ما تفعل ســـويسرا وانجلترا واليابان وباقى الدول الصناعية .

التصدير الصناعى :

واننى لم انس التصدير الصـــناعى بل بالعكس فاننى اذكـــره لأنه المخرج الرئيسى لسببين :

السبب الأول ــ أنه وسيلة لاستيعاب القدرات الانتاجية المتزايدة . لأنه عندما تزداد قدرة الأفراد فانك لا تطلب منهم أن يسيروا فى الشـــوارع ولكن تطلب منهم أن يعملوا . والعمل الزراعى مع التطور يحتاج الى يـــد عاملة اقل ، ومن ثم لا يكون هناك غير العمل الصناعى وهذا العمل الصناعى لا يرتبط بالماء او بالأرض بل هو مرتبط اساسا بالأفراد والأسواق .

السبب الثانى ــ اننا نقـــول نريد اخراج الســـكان المتزايدين الى الصحراء ، ونحن الآن نخرجهم الى الصحراء بطريقة المضاربة ايضا وذلك باننا نعلن عن بيع المتر بخمسين قرشا فالجميع يقف أمام البنك الأهلى حتى يمكن شراء كذا متر بسعر ٥٠ قرشا . والذى يشترى لا يشترى لكى يسكن فيه وانما يشتريه لأجل أن يضارب فيصل ســـعره الى خمســـة او عشرة جنيهات فيبيعـــه . انه لا يمكن اخراج الســـكان لكى تبنى لهم فيـــلات فى الصحراء وانما يمكن اخراج السكان عندما تبنى لهم مصانع فى الصحراء . اننا نريد أن تكون الصـــناعة هى فقط الارتكاز فى المجتمعـــات الجديدة ، ولا نريد أن تكون الفيلات هى نقط الارتكاز فى المجتمعات الجديدة ولكن مع الأسف فان الذى معه نقود هو الذى يريد ان يبنى الفيلات ويضارب بها . اما الشخص الذى سيعمل بالمصنع اولا غير موجود لأن المصنع غير موجود وهو بالتالى ليس عنده قدرة لكى يسكن فى المدن الجديدة .

ومن هنا فان سياسة المدن الجديدة يجب أن تبدأ بالأسس الانتاجية لسكان هذه المدن .. ولكن ما هى هذه الأســـس الانتاجية لسكان هـــذه المدن ؟ اذا كان الأساس زراعى أو اساس صناعى أو اساس سياحى . أو اساس تجارى .. فلا توجد غير هذه الأسس الأربعة لكى تقوم عليهـــا المدن الجديدة اما اســـاس بناء الفيـــلات والناس تذهب لشرائهـــا وتبيعها لبعضها فهذه ليست عملية انتاجية وليست مطلوبة وتعتبر تبديدا للموارد ، وتبديد الموارد حادث وكلنا نسير فى هذا الاتجاه .

فلهذين السببين يتردد الكلام عن اهمال الزراعة وأن الصناعة كان يجب الا يعنى بها .. هذا كلام غير صحيح ويجب تصويبه الى زيادة الانتاجية الزراعية وزيادة الانتاجية الصناعية على أسس تنظيمية وتكنولوجية لزيادة التصدير الصناعى زيادة كبيرة ، وخلق صناعات كنقط ارتكاز للمجتمعات خارج النقط الزراعية للمحافظة على الرقعة الزراعية — اذ نحن نعلم بان المساكن والمبانى تأكل الأرض الزراعية الآن ولا نستطيع ان نخرج السكان ونرميهم فى البحر — فلابد من عمل مبانى سكانية على أساس صناعى أو سياحى أو تجارى فى مواضع مختلفة لامتصاص الأعداد الزائدة من السكان الى مجتمعات جديدة تقوم على أسس اقتصادية .

كثير من التصرفات التى تحدث الآن هى تصرفات زيادة عمران لمدن قائمة ، فمدينة ١٥ مايو عبارة عن امتداد لمساكن القاهرة ، فهى وان كانت مدينة جديدة ولكنها فى الواقع توسع لمدينة القاهرة مثل مصر الجديدة ولم تفعل شيئا الا لطبقة قادرة تستطيع أن تدفع ٢٠ الف أو ٣٠ الف جنيه فى الشقة وهذه ليست هى الطبقة التى نبحث عنها . ومن الأفضل ان استثمر هذه الأموال فى انشاء مصنعين أو ثلاثة ونبنى مجتمع صناعى جديد ، وهذا الكلام ليس اختراعا بل هو معروف وانما أيضا حسن التفاهم السائد هو عدم مناقشته .

التطور التكنولوجى الخارجى :

من الأسباب التى قد تبرز أن نعالج الموضوع التكنولوجى أيضا هى أن هناك تطورات خارجية تكنولوجية قد تؤثر على قدرتنا الحالية اذا لم نعالجها .. ويوجد هنا عنصران أساسيان : فنحن مرتبطين فى مواردنا الخارجية وفى معيشتنا اليومية حاليا بالمجموعة الغربية — بصرف النظر عن الناحية السياسية — فرأس المال الغربى هو الذى يعطينا فائض نستثمره فى مصر ، وهو الذى يشترى بترولنا ، وكذلك رأس المال الغربى بطريق مباشر أو غير مباشر هو الذى يوظف عمالنا فى الخارج .

والدول الرأسمالية الغربية الآن تمر بأزمة اقتصادية شديدة ، ومعدلات النمو فى بعض دول أوربا الغربية بالسالب والبطالة ترتفع من ٥ الى ٦ ٪ وقد تصل الى ١٠ ٪ فى بعض الأوقات ، كذلك التضخم كما تعرفون خضراتكم كيف انه منتشر . ومن ثم فهناك مشاكل اقتصادية ومالية كبيرة تمر بها الدول الغربية — وليس موضوعنا أن نتعرض لأسبابها — التى نرتبط بها ، فاذا

كانت هى تمر بضائقة فهل هذه الضائقة سوف تؤثر علينا وعلى مواردهم التى تأتى من عندهم الينا ؟ وكيف يمكن لنا أن نحتفظ بالموارد والمنافذ المفتوحة لنا عند هذه الدول مع وجود هذه الضائقة التى يمرون بها ؟

كثير من هـذه الدول وخاصـة امريكا بدات تأخـذ سياسة حمـاية الصادرات الامريكية وحماية الانتاج المحلى ضد المنافسة الخارجية ـ اى سياسة التجارة المغلقة ـ وان كانت مصر حاليا لا تصدر لامريكا كثيرا ولكن دول مثل اليابان وهونج كونج وسنغافورة نجدهم فى مشاكل كبيرة جدا مـع امريكا لأن السوق الامريكية كانت مفتوحة امامهم وابتدات الاجراءات واللوائح تضيق السوق الامريكية أمام منتجات هـذه الدول . واذا كنا نتحـدث عن ضرورة أن يكون مستقبلنا الصناعى تصـديرى فيجب أن نبحث هل هـذا المستقبل الصناعى مرتبط بان السوق الامريكية تستطيع أن تستوعب هـذا الانتاج أم الى أى جهة يمكن ان نوجهه ؟

ومن ثم فان علينا أن نتبين الاتجاهات العـامة ومستقبل التطـور الاقتصادى فى الدول الراسمالية التى نرتبط بها اقتصاديا الى حد كبير حتى يمكن أن نعرف اتجاههم وهل يمكنهم أن يعطونا فائضا فى الحدود التى يعطونا بها الآن أم لا ؟ وهل عندهم قدرة شرائية للسياحة بحيث انهم يزيدون الفنادق التى نقيمها أم لا ؟ وهل يمكنهم استيعاب جزء من صادراتنا من هـذا النوع او غيره أم لا ؟ فعلينا أن نتبين هذه الاتجاهات التى تكمن فيها مخاطر كثـيرة التى لا يتسع المجال لذكرها .

وقد شعرت بهذه الأخطـار بعض الدول التى زودت صـادراتها من الصناعة بسرعة وخاصة كوريا وهونج كونج وتايوان واليابان وسنغافورة الذين هم فى العشرين سنة الأخيرة ارتفعت صادراتهم الى اضعاف مضاعفة. فمثلا كوريا ارتفعت صادراتها ٤٠ مرة خلال ٢٠ سنة مما جعلها الآن تعيـد توجيه صادراتها من دول الى دول أخرى نتيجة لأن الموقف قد تغير ، وهذه من ضمن مشاكل السياسات التصديرية وهو ضمان السوق والقـدرة على التحرك من سوق الى سوق ومن صناعة الى صناعة . ومن منتج الى منتج نظرا لتطور احوال التسويق والانتاج للدول التى تتعامل معها . بمعنى آخر فان الانتاج الصناعى انتاج ديناميكى يكون مثل الانسـان الذى يتحرك من مكان لآخر وانما اذا توقف يجد أن الأحداث جاءت له والانتاج تراكم وهـو حادث فى دول كثيرة ونرجو الا يحدث فى مصر .

هذا عنصر من العناصر التى تجعل من الأهمية لكى نرى كيف يسير اقتصادنا فى اطار التطورات الدولية التى تتصل بمجموعة الدول الغربية التى لنا ارتباط كبير بها حتى على المدى القصير بالنسبة لحالة الاقتصاد الراكد والاجراءات الخاصة بالحماية الجمركية التى بدات تدخل هناك بشكل كبير وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية .

وهناك عنصر آخر له اهتمام على المدى الأكبر وخطورة اكبر هو العنصر المتصل بعدد من التكنولوجيات المتطورة التى بدات تدخل فعلا فى الدول الغربية ونحن ما زلنا فى بادىء الأمر لم نأخذ بها ولا نعرف تأثيرها علينا . وسوف اتحدث عن هذه التكنولوجيات باختصار شديد وسوف أختار منها اربع عناوين هى :

١ ــ تكنولوجية استغلال البحار : فقد تقدمت تكنولوجية قاع البحر تقدما كبيرا اذ أن هناك مناجم تكون تحت الماء ، وهناك تكنولوجيا لاستغلال قاع البحر الذى يمثل ٣/٥ الكرة الأرضية وان ٢/٥ يمثلان الجبال والأراضى التى نعيش عليها ، وقاع البحر لا يختلف عن الأرض الصلبة من حيث تركيبه المعدنى فيوجد به المنجنيز والكوبلت والحديد .. الخ عدا ما هو موجود فى المياه من أملاح . فهناك تكنولوجيا خاصة بقاع المحيطات وهذه التكنولوجيا لا توجد الا لدى الشركات الامريكية فقط التى استطاعت على اساس اقتصادى وعملى أن تدخل فى استغلال قاع البحر .

وهناك محاولة قريبة منا وليست كبيرة حيث يوجد فى مناطق من البحر الأحمر بين السودان والسعودية تركيز لأملاح الماغنيسيوم الطبيعى تحت سطح البحر يسمح بتشغيل منجم فى البحر الأحمر على الماء ، وهناك اتفاقية بهذا الشأن بين السعودية والسودان وامريكا لاستغلال التكتلات والعقد التى بها تركيبات معدنية غزيرة فى قاع البحر الأحمر بهذه المنطقة وليس هذا بجيد جدا ، لأننى اتحدث عن استغلال المياه نفسها وايضا عن قاع البحر واستغلال المعادن الموجودة فيه واستغلالها بطريقة اقتصادية . فهذا باب من ابواب التكنولوجيا الجديدة ولم أعرف هل البحار المحيطة بمصر بها مصادر لهذه المعادن أم غير موجودة ؟ وانما بالقطع هذا باب جديد ومنذ اربعة شهور وقبل تولية مستر ريجان بيوم كانوا على وشك توقيع اتفاقية قانونية دولية ولكنه صدر أمر من ريجان برفد كل الوفد الامريكى فاعتزروا عن التوقيع .. وهذا دليل على خطورة الموضوع ــ بغض النظر عن تصرف

مستر ريجان ـــ وبالقطع فان عملية استغلال قاع البحر ومياه البحر كأساس معدنى قد بدأت .

٢ ـــ **دراسات علم الأحياء البيلوجيا** : وهى تعتبر فتحا جديدا ، وفى كثير من الآراء العلمية أنه يعادل اختراع الزراعة الذى حدث منذ خمسة آلاف سنة ، لأننا حتى الآن فى الزراعة نستغل جزءا قليلا جدا من الأحياء الموجودة التى هى النباتات وبعض الحيوانات المتصلة بها ، والكائنات الحية الدقيقة كالبكتريا والفطريات والخمائر هذه كلها كنا نعتبرها ثانوية ، ولكن النظرة الحالية تعتبرها الأساسية والنباتات والحيوانات هى الثانوية ولذلك فان البيلوجيا حاليا تتجه الى استغلال الكائنات الحية الدقيقة، ويستخرجون الآن بترول باستخدام الكائنات الدقيقة وليس بالتصنيع الكيمائى ، وهناك صناعات دوائية كلها متجهة الى الكيمياء البيلوجية بدلا من الكيمياء الاستنباطية .

وباختصار .. فان العلم المتصل بالكائنات الدقيقة بدأ يدخل فى انتاج السكر والبترول والأدوية وفى استغلال المخلفات الزراعية وفى الغاز الطبيعى .. وفى اتجاهات كثيرة أخرى ، هذا بالاضافة الى ما هو أخطر من أن عملية تغيير الوراثة وخلق السلالات بدأ يكون حقيقة وحقيقة خطيرة .. فالعالم يستطيع الآن أن يخلق سلالة جديدة ولا يختار سلالة من بين سلالات وذلك من خلال عمل تغيير فى التركيب الهرمونى والتركيب الجيلى للحى القائم بحيث يخلق شيئا جديدا. وهذا أيضا فى الناحية الطبية لها خطورة كبيرة وانما فى الناحية الانتاجية نجد أن اليابان تنفق نفقات باهظة على هذا الاتجاه للتدليل فقط ، وحكومة فرنسا بها لجنة دائمة لهذا الغرض وهناك عدة مراجع تكتب عن النيوبيلوجى وتأثيراتها الصناعية فى المستقبل الذى بدأ منها الكثير بالفعل ونحن بالنسبة لاننا دولة تتمتع بالشمس القوية فربما كان استغلال الشمس ليس عن طريق الطاقة والكهرباء . ولكن يمكن عن طريق التفاعلات البيولوجية يكون منتج فى المستقبل .

٣ ـــ **نظم تسجيل المعلومات ونظم الاتصال** : باتفاق الجميع فانها ثورة جديدة بدأت بالفعل وهذه سوف تكون أخطر عنصر بالنسبة لنا من جهة الصناعة لأن قيمة اليد العاملة فى الصناعة على أساس التحكم التكنولوجى الاليكترونى الجديد سوف تخفض المتوسط من ٣٠٪ الى ١٠٪ . وهذا معناه أن الدولة التى لديها عمالة فانها تقل نتيجة هذا التقدم اذا استطعنا أن نرفع الانتاجية بهذه الوسائل الحديثة حتى يمكن أن ننافس صناعيا .

ونظم تسجيل المعلومات هذه فيها من العجائب لا يكفى عنها الحديث أيام لا ساعات . ونحن حتى الآن لا فى الصناعة ولا فى الاتصالات دخلنا فى هذا الموضوع كما أننا لم ندرسه أيضا .

٤ ــ **موضوع البيئة** : الدول المتقدمة اهملت البيئة الطبيعية فى احداث التطوير الصناعى والتطوير العمـــــرانى الذى حدث وقد تنبهوا للبيئة فى السنوات العشرين الأخيرة فابتداوا محاولة اصلاح ما فســـد من تلوث فى الهواء والماء وانما المشكلة ليست فى تلوث الهواء والماء ولكن المشكلة انه مع زيادة التصنيع وزيادة السكان والتراكم الحضرى تجد ان النظم الطبيعية التى تقوم عليها حياة الانسان بدات تكون فى خطر . وهذه النظم الطبيعية التى نعيش عليها كبنى آدم اساسا هى أربعة اشـــــياء : النظام المائى ، والزراعى ، وصناعة الانتاج الزراعى ، والغابات والمراعى فكل انسان فى العالم يعيش على هذه الأنظمة الاربعة الطبيعية وهذه النظم الآن فى خطر كبير لأن زيادة عدد السكان وزيادة التصنيع والحياة الحضارية بدات تؤثر فى حيوية واستمرارية هذه النظم الأساسية .

وفى مصر توجد بعض المظاهر بالنسبة لموضـــوع البيئة فمثلا التربة الزراعية المصرية مجهدة قبل السد العالى وبعده وايضا تلوث المياه الصناعية وتلوث المجارى فى مياه البحر وفى الأنهار بدأ فى مصر يكون مشكلة ، التراكم السكانى كوجود عشرة ملايين فى مدينة القاهرة وتعمل لهم مياه ومجـــارى وسكن وشوارع جعل البيئة تخل بالحياة نفسها ومن ثم فان موضوع البيئة من المسائل الخطيرة وهى ليست بعيدة عنا لأننا وصلنا اليها ودخلنا فيها ؛

واننى أضرب لحضراتكم هذه الأمثلة التكنولوجية بجانب مناقشـــة موضوع التكنولوجيا من ناحية الانتاج الزراعى الذى تحدثنا عنه ومن ناحية امكانيات التصنيع فى مصر وزيادة التصنيع للتصدير وللانتاج وهذه كلهـــا كمقدمة لتبرير امكانية تقرير دراسة هذا الموضوع من نواحيه المختلفة فى فرص مستقبلية .

قلق الدول المتقدمة من المستقبل :

الدول المتقدمة مثل أمريكا دائمة التفكير فى مثل هذه المشاكل وبمعنى آخر محتاسة ولكن نحن بفهلوتنا ولا هاممنا واذا قلنا لأى مسئول أن هناك مشاكل كثيرة فيقول ولا يهمك مما يدل على الثقة .. ومن ضمن المشـــاكل والنرفزة التى لدى الأمريكان انهم شكلوا لجنة اشتركت فيها جميع الهيئات

الحكومية وظلت تعمل لمدة سنتين فى عمل متواصل ـــ فى عهد كارتر ـــ وكتبت تقريرا مكونا من ثلاثة أجزاء : الجزء الأول يتكلم عن « ماذا تفعل أمريكا فى المستقبل ـــ والجزئين الأخيرين عبارة عن حيثيات لما يجب ان تفعله أمريكا فى المستقبل بالنسبة للموارد والسكان والتوزيع والاستهلاك فأمريكا محتاسة بالنسبة للمستقبل انما نحن فى مصر لا يهمنا .

ففى الواقع انه خلال العشرين سنة الأخيرة مع التطورات التكنولوجية الكبيرة ومع الضغط المتزايد على الموارد فان الدول الكبرى مجابهة بمشكلات كبيرة ونحن بالتبعية سوف نجابه هذه المشكلات ويمكن مجابهتنا لها يكون بشكل اشد ، ونحن لا نريد الانتظار حتى تتضاعف المشكلات بل يجب ان ندرس هذه الموضوعات لنرى ماذا يمكن ان نفعله . نريد ان نترجم هذا التقرير وننشره لا من أجل مساعدة امريكا بل لنرى ما هى انعكاساته علينا ؟ وهذا ليس فى امريكا فحسب بل وهناك تقارير أيضا مشابهة من روسيا وفرنسا والمانيا وايطاليا . فالعالم كله قلق بالنسبة للتطورات التكنولوجية وتأثيرها فى مدى العشرين سنة القادمة . ولذلك يجب ان نفكر فى هذا الاتجاه ولو ان آثار هذا التفكير لم تظهر بعد بقوة ولكننى باعتبر ان هذا التفكير اساسى جدا وجزء من مستقبلنا عدا الآثار السريعة ـــ التى تحدثت عنها فى اول محاضرة ـــ وهى ان وضعنا الاقتصادى الحالى هو وضع معتمد اساسا على أوضاع خارجية وليست على انتاجنا ونحن نرى ان الاثنين مرتبطين ببعضهما .. وشكرا .